وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستنصرية

في عامها الذهبي

كلية الآداب

الترقيم الدولي (Issu) ١٩٩٢ - ١١٣٦

مجلة الفلسفة

مجلة علمية محكمة تصدر عن قسم الفلسفة

العدد الخامس عشر

تموز/٢٠١٧

العدد الخامس عشر
٢٠١٧

مدير التحرير
أ.م.د.رحيم محمد الساعدي
كلية الآداب -المستنصرية

سكرتير التحرير
م.د.سلام عبد الجليل حسين
م.م. ايمان عبد علي
كلية الآداب -المستنصرية

الاشراف اللغوي
م.م.منار عبد الصاحب

تنضيد
م.م.أثير محمد مجيد

تصميم وطباعة
مكتب الإثير
للنشر والطباعة

الفلسفة

مجلة محكمة يصدرها قسم الفلسفة

رئيس التحرير
أ.د.حسن مجيد العبيدي

الهيأة العلمية الاستشارية

١-البروفيسور الدكتور رئيف جورج خوري/جامعة هايدلبرج/المانيا.
٢-أ.د.محمد المصباحي/جامعة محمد الخامس/المغرب.
٣-أ.د.أنور مغيث/جامعة القاهرة.
٤-أ.د.وليد خوري/الجامعة اللبنانية/لبنان.
٥-أ.د.الزواوي بغورة/جامعة الكويت/الكويت.
٦-أ.د.علي عبد الهادي المرهج/الجامعة المستنصرية/العراق.
٧-أ.د.افراح لطفي/جامعة بغداد/العراق.
٨-أ.د.عامر عبد زيد/جامعة الكوفة/العراق.

الموقع الالكتروني للمجلة
Journalofphilosopy@yahoo.com
البريد الالكتروني
journalofphilosophy@yahoo.com

الترقيم الدولي:Issn (١٩٩٢-١١٣٦)
فهرست بدار الكتب والوثائق وإيداعها تحت رقم (٧٤٢)لسنة (٢٠٠٢)

الفلسفة

مجلة محكمة يصدرها قسم الفلسفة

العدد الخامس عشر
أذار

المحتويات

الافتتاحية

أولا:محور العدد (قراءات في النقد الثقافي)

١-المثقف وجدلية الإصلاح في ظل السلطان والمجتمع محمد عبده انموذجا	أ.د. حسن مجيد العبيدي	١-٣٠
٢-النقد الثقافي بين الريادة والتنوير- رؤية فلسفية-	أ.م. د. إسراء حسين جابر	٣١-٤٢
٣-بؤس الانتليجينسيا أزمة الخطاب والتخاطب في الثقافة العراقية (الثقافة, المجتمع العراقي , سوسيولوجيا المعرفة, الدين, الدولة)	د . شاكر سعيد ياسين	٤٣-٧٤
٤-الفلسفة والسينما : مدخل الى فلسفة الصورة	د. حيدر ناظم محمد	٧٥-٩٤
٥-الدولة متعددة الثقافات بديلاً عن الدولة الأمة	م.د. قيس ناصر راهي	٩٥-١١٠

المحور الثاني (قراءات في الفلسفة الإسلامية)

٦-الحركة والسكون في الصورة بين الفلسفة و النقد	زينب لوت	١١١-١٢٢
٧-علم الكلام وجذور فلسفة التاريخ التمهيد لمفهوم(فلسفة تاريخ علم الكلام)	د. رحيم محمد سالم الساعدي م.د. علاء جعفر حسين	١٢٣-١٤٨

ملحق العدد

٨-نص فلسفي جون كوركران التفكير النقدي والرخصة البيداغوجية	ترجمة : م. د . ليث أثير يوسف	١٤٩-١٥٤

عنوان المراسلة
العراق-بغداد-الجامعة المستنصرية
كلية الاداب/قسم الفلسفة
ص.ب:١٤٠٢٢
تلفون:٤١٦٨١١٩٨
Email:
Philosophyarts@yahoo.com

PHILOSOPHY

Philosophical magazine

دعوة للاساتذة والباحثين

تدعو مجلة الفلسفة جميع الاساتذة والباحثين الاكاديميين لنشر بحوثهم العلمية والثقافية والفكرية الفلسفية للنشر في هذه المجلة ورفدها بكل ما هو جديد من بحوثكم الاكاديمية المتميزة

مع التقدير

مدير تحرير المجلة

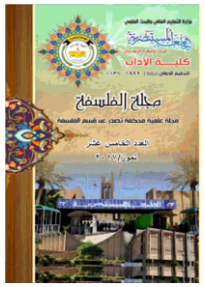

الغلاف الاول

الغلاف الثاني

الدولة متعددة الثقافات بديلاً عن الدولة الأمة

م.د. قيس ناصر راهي*

المقدمة /

لم يكُن الفكر الفلسفي يوماً منفصلاً عن واقعه ومترفعاً عليه, بل كان تفكيراً رفيعاً يمتلك سحراً يدفع العقول إلى تأمل الواقع لمعالجته, فالإنسان منذ أن وجد وهو يسعى وراء تلبية حاجاته, وكان من ذلك بناء الأنظمة السياسية التي ما انفكت أن تكون واحدة من تلك الحاجات الضرورية التي تعددّت صورها على مختلف العصور. ومن يريد أن يتحقق من ذلك ما عليه إلا أن يتصفح المؤلفات العظيمة في الفلسفة السياسية عبر تاريخ الفلسفة المديد, ومن ذلك نصوص افلاطون, ارسطو, الفارابي, ابن رشد, توماس هوبز, هيجل, والقائمة تطول, ليعرف كيف عالج الفلاسفة مشكلات واقعهم السياسي .

أما اليوم, فهناك من تنبه إلى أوجه القصور والضعف في بعض النظم السياسية المعاصرة, فرأوها ضرباً من التبسيط الذي لا يخلو من التشويه في ظل انبثاق سؤال الهوية (من نحن؟), فسعوا إلى إيجاد نظام سياسي بديل يلائم السؤال المطروح. وبما إن الباحث في أطروحته هذه مهتم بالشأن الفلسفي, فهذا ما حتم عليه الاشتغال على مرتكزات ذلك النظام المرتبطة ببنيته, مع ترك الخوض بتفاصيله التي هي من شأن مجالات معرفية أخرى, إذ أن الفلسفة لا تقترب من مجالات معرفية بمسافة أقرب أو أبعد من أخرى, بل تقف إزاء كل العلوم بمسافة متساوية, وتعمل على تأسيس بناء نظري عام .

إن القول بالدولة متعددة الثقافات يعني مبدئياً الايمان بوجود عدة ثقافات, وليست ثقافة واحدة, ومن يؤمن بهذا القول عليه السعي لبناء دولة تعمل على استمرارية التعددية وتعزيزها, وهذه العملية تؤسس لبناء دولة تعمل للجميع وليس لثقافة جماعة معينة, وإن مسألة بناء الدولة اليوم ترتبط بإعادة بناء مؤسساتها لتلائم المتغيرات الحاصلة التي منها التنوع الثقافي, وهذا لا يعني عملية تأسيس لدولة إنما هي اعادة بناء, سواءً أكانت للمؤسسات التعليمية أو الاعلامية, وربما ينسحب الأمر إلى مؤسسات أخرى منها المؤسسات الدينية في بعض المجتمعات التي هي مطالبة أيضاً بإعادة بناء خطابها الموجه لجمهورها لأنها أحياناً تكون جزءاً من مؤسسات الدولة .

وإن عودة الاهتمام بنظرية بناء الدولة بصورة الدولة متعددة الثقافات يُعدّ اعادة للاهتمام بالاشتغال بالفلسفة السياسية التي فقدت الكثير من موضوعاتها في بدايات ومنتصف القرن العشرين, فتأثيرات بعض الأفكار قد جعلت هناك ركوداً فكرياً في مجالات أبحاثها, وهذا ما انعكس حتى على طبيعة المجتمعات, من خلال غياب الأسس المعيارية في التعامل مع الواقع النظري والاشتغال على السلوك السياسي فحسب .

*تدريسي في قسم الفلسفة/كلية الآداب/ الجامعة البصرة وعضو في مركز دراسات الخليج العربي

أولاً- أنموذج الدولة الأمة

حين يشتغل مجموعة من الباحثين على تفسير حدث سياسي أو أي حدث في مجال معرفي ما من المفترض إنهم يمتلكون أنموذج يُساعدهم على فهم الحدث, وعدم وجود ذلك الأنموذج ربما يفسح المجال لفوضى في التفسيرات, وما يتمخض عن ذلك عدم قرب تلك التفسيرات من الواقع, وحتى إن كانت قريبة فإنه لا يضمن دقتها. وهذا ما وقع فيه العديد من المفكرين حين فهموا شكل الدولة التي تحتوي تنوعاً ثقافياً على وفق أنموذج الدولة الأمة .

أ-مفهوم الدولة الأمة

مع وجود الاختلاف في تحديد بداية تشكل الأمم وامتداداتها التاريخية, وحتى اختلاف دلالتها أحياناً, إلا أن الدولة الأمة, عادةً, ما يتفق على تشكلها في العصر الحديث, لكن في البدء يفترض معرفة مفهوم الأمة .

إن مفهوم الأمة متعدد الأبعاد ويعتمد على رابطة الأرض والتاريخ والأساطير والاقتصاد المشترك والحقوق والواجبات القانونية لجميع الاعضاء[١], ويتعلق بالأصول المشتركة والعلاقات الثقافية وكذلك التكامل الإقليمي, وإن الأمم تكون موجودة حين يكون هناك اعتراف متبادل بين الأعضاء أنفسهم[٢] .

ومن الواجب القول إن الأمة غالباً ما تتضمن قصص خرافية, وتحتوي على مفارقات تاريخية يسعى إلى توظيفها سياسياً, بعد أن القي عليها غطاء زائف من العصور القديمة[٣]. وهناك رأي مشهور لـ بيندكت أندرسون(Benedict Anderson) يحمل فيه موقفاً نقدياً من الأمة, إذ يقول: "الأمة هي جماعة سياسية متخيلة, حيث يشمل التخيل إنها محددة وسيدة أصلاً, وهي متخيلة لأن أفراد أية أمة بما فيها أصغر الأمم لن يمكنهم قط أن يعرفوا معظم نظرائهم, أو أن يلتقوهم أو حتى يسمعوا بهم"[٤].

وترتبط الأمة بالمعنى السوسيولوجي ارتباطاً وثيقاً بفكرة الشعب أو الثقافة, وفي الواقع, غالباً ما يتم تعريف هذه المفاهيم من حيث بعضها البعض, والدولة التي تحتوي أكثر من أمة هي بالنتيجة لا تكون دولة أمة, ولكن دولة متعددة نتيجة لتعدد الأمم, ويفترض هنا العمل على تشكيلها لاستمراريتها, وإن ادراج أمم مختلفة في دولة واحدة قد لا يكون بالاتفاق, إنما نتيجة لاحتلال او تنازل مستعمر لمستعمر آخر[٥]. وهناك من يدعو إلى التمييز بين الأمة والشعب عند تناول موضوع الدولة الحديثة, التي ساهمت في دعم الأمة وصعودها من أجل إلى سيادة الدولة, ولابد من الاشارة إلى إن الحاجة إلى هذا التمييز المفاهيمي بين الأمة والشعب للحد من صلاحية الدولة[٦], بعبارة أخرى لا يوحي الاستعمال المفاهيمي العادي في اللغة الانكليزية أو أية لغة أخرى للتمييز بين الشعب والأمة, ويتم استعمال مفردتي الأمة والشعب بالتبادل لوصف هذين الشكلين من عضوية الجماعة[٧], أما في فرنسا[٨] فيتم استعمال كلمة الأمة بدلاً من الشعب[٩] .

أما عن مفهوم الدولة الأمة, فإن الأمم والهوية القومية تعدّ نتاج الحداثة, وهذا الرأي يتعارض تماماً مع التقليديين أو الذين يعتقدون إن الدول

كانت موجودة منذ فجر التاريخ البشري, وبالتالي، يمكن رؤية الدول شكل من أشكال الحداثة، وتعدّ من نتاجاتها[١٠], وإذا كان هناك جدلاً بأن الدولة الأمة قد ظهرت في تاريخ أقدم من القرن الثامن عشر, إلا أن الظروف التي جاءت بالأمة غائبة في العصور القديمة والعصور الوسطى, والخلافات حول مفهوم الأمة كبيرة جداً, إذ لا يمكن تحديد مفهوم واحد للأمة, وعلى وفق هذا الرأي ينبغي العودة إلى السومريين والمصريين والاشوريين, فضلاً عن إن المفهوم الغربي للأمة مختلف في مناطق وفترات عديدة[١١], والدولة الأمة تعني في أحد جوانبها عملية ربط وجود الأمة بتشكل الدولة وهذا يؤدي إلى عدم وجود أمة بدون دولة, وأن الأخيرة تسعى لتشكيل هوية قومية للأمة الواحدة[١٢] .

وعلى الرغم من الحديث عن دولة أمة لكن لابد من الفصل بين الأثنين أي الدولة والأمة, فالهويات الثقافية للأمة لا تتزامن بالضرورة مع حدود الدولة [١٣]. ويعبر عن ذلك تايلور بقوله: "غالباً ما ينظر إلى العلاقة بين الأمة والدولة من وجهة نظر احادية كما لو أن الأمة هي التي تسعى دائماً إلى توفير دولة لنفسها. لكن هنالك العملية المضادة أيضاً. تسعى الدول أحيانا, من أجل أن تبقى قابلة للحياة إلى خلق احساس من الانتماء المشترك..... من أجل تشكيل دولة"[١٤]. ومنذ نشأة الدولة الأمة والتثقيف السياسي ملتزم مع مشروع بناء الأمة, وغرس حب الوطن على نطاق واسع على وفق رأي الاغلبية[١٥]. وإن الخلط بين الأمة والدولة هو خطأ ابتدائي، فالأمم جاءت لربط الناس بالخصائص الثقافية المشتركة والاعتراف المتبادل[١٦]. وهذا يبين إن عملية بناء الأمة تهدف لدمج المواطنين بثقافة مجتمعية واحدة مع المؤسسات العامة, سواءً أكانت اقتصادية وسياسية أو اكاديمية[١٧].

ويمكن القول إن مفهوم الدولة الأمة بأبسط دلالاته يعبر عن سيطرة أمة أو ثقافة على مفاصل الدولة, ويمثل نتيجة لمطالبة الأمة بتشكيل دولة, تقصي فيها الآخر المختلف, وتعيد بناء تراثها أسطورياً بما يلائم متطلباتها, وكذلك توظف كل ما يحتويه تاريخها من وحدة وانسجام حتى تحقق ما تصبوا اليه, وهي بهذا الموقف تنتج على رأي اندرسون جماعة متخيلة. وإن الموقف من الدولة الأمة غير مرتبط بالأمة أي لا يوجد اعتراض على اهتمام الأمم بهويتها الثقافية وتشكلها, إنما الموقف منها يترتب حين تكون هناك مطالبة لأمة أو ثقافة أن تحكم الدولة المتعددة, وهذا ما يترتب عليه القول بأن رغبة كل أمة بأن تحكم دولة يعني لا يبقى هناك دولة تحمل تنوعاً ثقافياً, فضلاً عن انهيار الدولة الرئيسة وتشكل دول فرعية, وعدم الاستقرار, وغياب السلام, في ظل المطالبات الحديثة على وفق التطورات المرتبطة بسؤال الهوية الثقافية .

ب- سمات الدولة الأمة

تمتاز السمات بأنها تعطي صورة أكثر وضوحاً للمفهوم, لهذا ممكن تلخيص سمات الدولة الأمة بما يأتي:

١-إن الهوية السائدة على وفق أنموذج الدولة الأمة هي هوية الجماعة المسيطرة, بينما تقهر أي هويات أخرى[١٨] .

٢- تتلخص سياسات الدولة الأمة بالأمور الآتية[١٩]:-

أ-تبني قوانين اللغة الرسمية التي تعترف بلغة الجماعة المسيطرة على إنها لغة الأمة الرسمية والوحيدة, وهذا يتطلب أن تكون اللغة الوحيدة المستعملة في المؤسسات الحكومية .

ب-بناء نظام تعليمي الزامي يقدم منهاج يركز على تعليم لغة وأدب وتاريخ الجماعة المسيطرة .

ت-فرض النظام السياسي المركزي واستبعاد الحكم الذاتي للأقليات .

ث-تُعدّ وسائل الأعلام تمثيل للمؤسسات الثقافية للجماعة المسيطرة .

ح-تبني رموز الدولة والاحتفال بتاريخ الجماعة المسيطرة وأبطالها وثقافتها, وينعكس ذلك في اختيار تسمية الشوارع والابنية والمؤسسات العامة, وما إلى ذلك .

خ-انشاء نظام قانوني وقضائي موحد يعمل من خلال اللغة والتراث القانوني للجماعة المسيطرة .

ج-تبني سياسة الاستيطان التي تشجع أعضاء الجماعة المسيطرة على الاستقرار في مناطق اقامت فيها تاريخياً جماعات من الأقليات وذلك ليتغلبوا على الأقليات حتى في أرضهم.

د-تبني سياسة الهجرة التي تتطلب معرفة بـ اللغة والتاريخ كشرط للحصول على المواطنة التي تعطي أفضلية للمهاجرين الذين يشتركون في اللغة والدين والثقافة .

ر- الاستيلاء على الموارد الاقتصادية وإعلانها مصادر وطنية للثروة واستخدامها لمصلحة الجماعة .

ج -الدولة الأمة بوصفها نتاجاً للحركات القومية [٢٠]

بناءً على تاريخ الفلسفة السياسية, عادةً, ما يقف وراء شكل دولة ما فكرة فلسفية لفيلسوف كبير, وهذا يتبين مع بدايات اشتغالات الفلسفة السياسية وحتى الوقت الراهن, لكن هذا الأمر يكاد يختلف مع الدولة الأمة, إذ يبدو أن هذا الشكل كان نتاج حركات سياسية أكثر مما هو معتمد على اشتغالات الفلاسفة الكبار .

وفي واقع الأمر, وعلى العكس من المناقشات العميقة في التاريخ وعلم الاجتماع عن القومية، كان هناك حتى وقت قريب ندرة خطيرة في التفكير الفلسفي عن الآثار المعيارية للقومية, وربما يُعدّ أندرسون أكثر جرأه في معالجة الموضوع, ففي كتابه في الجماعات المتخيلة يشير فيه إلى التناقض بين السلطة السياسية وخطاب القومية, وإن القومية تمتاز بفقرها الفلسفي فليس لديها فلاسفة كبار مثل: هوبز, وماركس[٢١]. بينما يقف وراء الفكر القومي فخته, ومتزيني وغيرهم, وهنا لا يقصد التقليل من أهمية فخته ومتزيني وحتى هيردر, إنما لا يمكن مقارنتهم مع هوبز وماركس, وإن كان هناك تصنيف للفلاسفة فيمكن عدّ هوبز وماركس فلاسفة من الدرجة الأولى ومتزيني والآخرين من الدرجة الثانية, ولكن من باب الانصاف إن فخته لم ينظر للقومية بقدر ما نظر لاستنهاض الشعب الالماني بعد احتلال المانيا من

فرنسا, فحاول ايجاد قضايا توحد الشعب وفي الوقت ذاته تستنهضه من حال اليأس التي وصل إليها في ظل الاحتلال, وبالتالي فإن هذا الموقف يجعل منه المفكر القريب من واقعه .

وتتمثل مُطالبات القومية بالقول بأن الأمة ينبغي أن تشكل دولة للحفاظ على ذاتها ولغتها, وهذا ما دفعها لتبني ثقافة متجانسة لحل الوضع غير المستقر لعدة جماعات ثقافية أخرى تقيم داخل أقليم الدولة الواحدة, وهنا تكون أمام خيارين: أما يتم تغيير حدود الدولة من خلال الانفصال أو استيعاب المختلف(٢٢) .

إن العديد من منظري الليبرالية في الوقت الحاضر يقولون إنها نتاج الحركات القومية, ويجادلون بأن بناء الأمة ينفع عدداً مهماً من الناس, فضلاً عن إنها هدف من أهداف الديمقراطية المشروعة(٢٣), وربما كانت نتيجة لمرحلة ما بعد الاستعمار, إذ انتقل العالم من امبراطوريات استعمارية إلى دول أمم, وبدأت القومية بربط الدولة مع الأمة بوصفها الشكل السائد من التنظيم السياسي في جميع أنحاء دول العالم, ويمكن القول إن القومية اعادت تشكيل الدولة في ترتيب العالم السياسي وخلق مجموعة من التحديات التي تواجه التفوق والهيمنة الاستعمارية(٢٤) .

وفي هذا السياق, حاولت الحركات القومية جعل الأمم دولاً بطريقتين مختلفتين, فمن جهة، اعتمدت الدول المختلفة سياسات بناء الأمة, ومن ناحية أخرى، حشدت الأقليات الثقافية داخل الدولة الأكبر للمطالبة بدولة خاصة بهم, ويمكن أن يُطلق على الأولى الدولة الأمة والثانية الأمة الأقلية, ومالت كل من هذه الاستراتيجيات القومية لخلق صراع خطير بوساطة الأقليات, وهنا التحدث عن الجماعات الثقافية التي تفكر بذاتها بوصفها أمماً داخل الدولة الأكبر، سواءً أكانت دولة مستقلة أو منطقة حكم ذاتي داخل الدولة الأكبر, وكانت هذه الأنواع من الصراعات بين الأقلية والدولة الأمة سمة سائدة في تاريخ القرن العشرين, فضلاً عن ذلك، إن هذا الصراع سيكون عقبة أمام الدولة الديمقراطية الحديثة في مرحلة ما بعد الشيوعية, سواءً في أوروبا أو في الديمقراطيات الغربية الراسخة(٢٥).

ثانياً- الدولة متعددة الثقافات بوصفها أنموذجاً بديلاً

إن البحث في الدولة متعددة الثقافات بوصفها بديلاً عن أنموذج الدولة الأمة يعني البحث في بنائها, ولكن قبل القيام بعملية البناء يفترض أن تكون هناك عملية تشخيص صحيح تصف سمات هذه الدولة التي تجعل منها مختلفةً عن الأنموذج المنافس .

هناك دعوة إلى بناء الدول لكي تبتكر مؤسسات سياسية جديدة(٢٦), فمعظم دول العالم اليوم تحتوي على عدة ثقافات, فوفق التقديرات الأخيرة إن مئة واربع وثمانين دولة مستقلة في العالم تحتوي على أكثر من ستمائة لغة حية وخمسة آلاف جماعة عرقية, وفي دول قليلة يُمكن القول بأن مواطنيها يشتركون بلغة أو ثقافة واحدة, ويمكن الاشارة هنا إلى الصراع بين الجماعات حول القضايا الثقافية مثل حقوق اللغة والحكم الذاتي الاقليمي والتمثيل

السياسي ومناهج التعليم وعائدية الأراضي, والهجرة والتجنيس بل حتى الرموز الوطنية مثل اختيار النشيد الوطني أو أيام العطل الرسمية[٢٧].

وتوصف المجتمعات الحديثة[٢٨] بتميزها بالتعدد الثقافي, وقد كان هذا الأمر في الماضي موضع تجاهل أو إنه مُنع من التعبير عن نفسه من خلال سيادة أنموذج الدولة الأمة, أما المجتمعات المعاصرة اليوم فالجماعات المُقصاة فيها لم تعُدّ تقبل بأن يُخرس صوتها أو استمرارية تهميشها, وهي تطالب بتصور أكثر اتساعاً يعترف بهوياتهم بدلاً من اقصائها [٢٩] .

إن عملية الاقصاء نالت من جماعات ثقافية لعدة سنين, وهنا يستوجب فهمها, إذ إنها لم تكن حكراً على المجتمع وحده, بل شملت الفكر السياسي الغربي الذي كان يُبدي صمته تجاه التنوع الثقافي[٣٠], لكن في السنوات الأخيرة, راجعت المنظمات الدولية آرائها بشأن شكل الدولة, وفي الواقع إنها غيرت رأيها, واعترفت بأن فهم الدولة وفق أنموذج الدولة الأمة ينطوي على مفارقة تاريخية ترجع إلى القرن التاسع عشر, وفي المقابل, نظرت إلى الدولة متعددة الثقافات بأنها تمثل منظور ما بعد الحداثة, أما الدول التي تمسكت بشدة بأنموذج الدولة الأمة, مثل: فرنسا, اليابان, تركيا, اليونان, فإنها توصف بالرجعية وعاجزة عن التعامل مع التعقيدات المعاصرة المتمثلة بالتعددية[٣١] .

ومن الواجب القول إن العديد من مبادئ الدولة الأمة قد انتهكت, فالحدود السياسية لدولة ما يمكن أن تفشل لتشمل جميع أعضاءها, أو إنها يمكن أن تشمل أيضاً بعض الأجانب, بحيث ليست هناك دولة واحدة ممكن أن تدعي أنها أمة واحدة[٣٢]. ومن المؤكد إن المنظرين على علم ولو بشكل خافت بوجود أشكال للحكم عابرة للدولة الأمة, مثل الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، وأيضاً دون مستوى الدولة الأمة, سواءً أكانت في المؤسسات السياسية المحلية أو الإقليمية [٣٣] .

لكن ما يهم هنا هو أدراك بعض فلاسفة السياسة بأنه لم يعُد فهم الدولة اليوم قائماً على أساس أنموذج الدولة الأمة, إنما حل محله أنموذج الدولة متعددة الثقافات[٣٤], فوفق نظام ويستفاليا Westphalia الذي ساد فيه أنموذج الدولة الأمة لم يكن حال الأقليات الثقافية جيداً, وإن المجتمع الدولي طيلة هذه الفترة قد أغمض عينيه عن نتائجه[٣٥]. وإن المعادلة بين التكوين التاريخي للدولة الأمة كـ نسق للحداثة السياسية والاجتماعية قد وصف بالأزمة الثانية للحداثة, التي كانت تعكس بدقة العلاقة بين المجتمع والدولة الأمة[٣٦] .

ويتبين على وفق آراء بعض فلاسفة السياسة المعاصرين إنه من غير المعقول ان تكون الأمة مرتكزاً لتشكيل الدولة, فهناك العديد من التجارب التي اثبتت فشل ذلك, فضلاً عن الصراعات الناتجة عن نموذج الدولة الأمة, ويمكن القول إن الدولة متعددة الثقافات أنموذج يعمل لجميع ثقافات الدولة لأنه لا يتبنى أي ثقافة لجماعة ما, وبالنتيجة هو يشتغل للدولة بكل ثقافاتها وليس لثقافة بذاتها .

ومن أجل أن يكون هناك مدخلاً واضحاً لفهم أنموذج الدولة متعددة الثقافات يمكن اللجوء إلى سماتها, التي من خلالها يتم محاولة الإجابة عن السؤال المتمثل بـ هل كل دولة تحتوي على تعدد للثقافات هي دولة متعددة الثقافات ؟

أ- سمات الدولة متعددة الثقافات

١- إن ما يميز الدولة متعددة الثقافات هو عمل الحكومة على تشجيع ثقافتين أو أكثر داخل الدولة, والعمل على رفض فكرة إن الدولة مُلك لجماعة معينة, إنما تعمل على تشجيع الرؤية القائلة بأن الدولة تنتمي لجميع المواطنين على حدً سواء(٣٧) .

٢- إنها تنبذ أي سياسة لبناء الدولة الأمة التي تستبعد الأقليات أو الجماعات غير المسيطرة, وتقبل بدلاً من ذلك أن يكون الأفراد قادرين على الوصول إلى مؤسسات الدولة, وأن يُعاملوا كمواطنين متساوين بالكامل في الحياة السياسية من دون أن يضطروا إلى اخفاء أو انكار هويتهم الثقافية, فالدولة مُلزمة بالاعتراف والتكيف مع ثقافة الجماعات غير المسيطرة على نحو ما تفعل مع الجماعة المسيطرة, وتعترف بالظلم التاريخي الذي وقع من الجماعات المسيطرة عليها بسبب سياسة الاستيعاب والاقصاء وتظهر استعدادها لمعالجة ذلك(٣٨). وهناك معنى آخر للمساواة ينبغي التركيز عليه, وهو إن المساواة لا تعني المطابقة فهي لا تتطلب منا أن نجعل كل شخص مثل أي شخص آخر أو جعل الأقليات مطابقة للأغلبية المهيمنة(٣٩) .

٣-في الدولة متعددة الثقافات يكون هناك تراث ثقافي متنوع واحياناً متنافس, وفي هذه الحالة تكون هناك حاجة لتنظيم الممارسات على نحو متحضر(٤٠) .

٤- يكون الناس فيها ذوي الالتزامات والهويات الثقافية المختلفة ينتمون كأعضاء لنفس المجتمع السياسي, وأحياناً, يجعلون مطالبهم للدولة بإسم هوياتهم الثقافية والتزاماتهم, ويطلبون الاعتراف والدعم والتغييرات في المؤسسات أو الاعفاءات من القواعد العامة, وهذه الأنواع من المطالب هي مظاهر مألوفة في مشهد التعددية الثقافية(٤١), وتشكل تحدياً للفهم الليبرالي التقليدي للعلاقة بين الفرد والدولة التي تتمثل وجهة نظرها بأن الدولة الحديثة يجب أن تكون دولة أمة, ومع ذلك، هذا النوع من المطالب لا يطعن في مفهوم الدولة نفسه الذي يتمتع بسلطة مشروعة(٤٢) .

٥- إن التنوع الثقافي يزيد من الخيارات وتوسيع حرية الاختيار, وهذه السمة يمكن عدّها نقطة مهمة بل هي مفيدة للغاية, لأنها تثمن الثقافات الأخرى بوصفها خيارات مطلقة(٤٣), والتنوع الثقافي هو أيضاً يشكل جانباً مهماً وشرطاً لحرية الإنسان, لأن في التنوع يخرج الانسان من سجن ثقافته ليتواصل مع ثقافة الآخرين وفي تواصله تتحقق حريته(٤٤) .

٦- إن التحول إلى الدستور متعدد الثقافات يساعد على تحسين المشاركة الديمقراطية بين الجماعات التي استبعدت سابقاً ويقلل من خطر العودة إلى الحكم السلطوي (٤٥) .

ويرى أحد المهتمين بالتعددية الثقافية أن البشر جزءاً لا يتجزأ من ثقافتهم، وأن التنوع الثقافي هو النتيجة المشروعة لممارسة هذا الحق, وهنا تساؤل مهم لماذا تُعدّ عضوية ثقافة واحدة مهمة بينما لا يُعدّ التنوع الثقافي كذلك؟ وفضلاً عن ذلك إن اعطاء الأفراد الحق في ثقافتهم في حد ذاته يُعد ضماناً للتنوع الثقافي(٤٦), وإن الفكرة القائلة بأن "الدول المدنية"(٤٧) محايدة بين الهويات الثقافية تُعدّ فكرة أسطورية(٤٨) .

ويمكن ضرب عدة أمثلة على القرارات المتعلقة بالسياسات العامة التي تدعم ثقافة جماعة معينة على سبيل المثال، القرارات بشأن العطل الرسمية والمناهج الدراسية واللغة التي تستعملها الدولة في التعليم, هذه القرارات السياسية تحدد مباشرة امكانية الثقافات المجتمعية(٤٩).

الخاتمة /

إن أنموذج الدولة الأمة يسعى لسيطرة أحدى الجماعات على كافة مفاصل الدولة من خلال فرض ثقافتها الخاصة, وربما نجح في فهم الشكل السياسي للدولة في مرحلة ما, ومن الممكن القول بعدم ارتكاز الدولة الأمة على أفكار فلسفية, بل إنها نتاج حالات عاطفية أكثر مما هي عقلية, وربما تكون ناجحة في حالة عدم وجود تنوع ثقافي, أما مع التنوع فإن هذا الأنموذج سيفشل, لهذا يُفترض على العلماء والفلاسفة تقديم أنموذج بديل, وهذا ما حصل حين قدم أنموذج يلائم تلك المتغيرات وهو أنموذج الدولة متعددة الثقافات .

إن التنوع ليس سمة سلبية, بل هو قوة للمجتمع, وفي حال تنظيمه سينتج دولة متعددة الثقافات. وإن التأكيد على الهوية الثقافية لا يعمل على تشظي المجتمع, بل هو يسعى لأنصاف أفراده لأنه يعمل على ايجاد حالة من التنافس بين الجماعات, فضلا عن الحرية التي يوفرها لهم من خلال تعدد الخيارات المطروحة أمامهم التي تساهم بشكل فعال في تشكيل هوياتهم, وبالنتيجة تكون لهم هويتين, هوية رئيسة وهي هوية (الدولة), أما الهوية الثانية فهي الهوية الفرعية التي تشمل الهوية الثقافية للجماعة وهذا سيمنع الأقليات من المطالبة بالانفصال عن الأغلبية, لأنهم سيحصلون ويتمتعون بحقوقهم. ومما يمكن ملاحظته إن الحكومة في الدولة متعددة الثقافات تعمل للجميع بدون هوية ثقافية تؤيد من خلالها جماعة على حساب جماعة أخرى, والعمل على رفض سياسة الدولة الأمة, وتأسيس للمساواة للجميع مع الحفاظ على الهوية الثقافية .

وإن الهوية الثقافية مصدرها التنوع الذي هو مصدر قوة وليس مصدر ضعف, فمعركة التأسيس لدولة متعددة الثقافات هي معركة دستورية, لأنها تُعدّ من المبادئ الرئيسة في شكل الدولة, وبالتالي فإن الاعتراف بها يعني العمل على أن يكون شكل الدولة في المادة الدستورية دولة متعددة الثقافات .

إن التفكير بالدولة متعددة الثقافات يعني اعادة التفكير بمسائل وفهم لعملية بناء الدولة, وبالنتيجة هي عملية تصحيح مفاهيم مثل المساواة التي لا تعني المطابقة, وأن العدالة لا تعني

المساواة, وقوة الدولة لا تعني أن يكون لها هوية واحدة, واستقرار الدولة لا يعني خضوع الأقلية للأغلبية, وغيرها من المفاهيم التي بحاجة إلى اعادة تفكير.

الملخص/

يهدف البحث الى الدراسة الدولة متعددة الثقافات بوصفها بديلاً عن الدولة الأمة. وأنموذج الدولة الأمة يعدّ شكل من اشكال الدولة الحديث, ويشير الى ربط الدولة بالأمة, وعادةً ما تكون هذه الأمة هي الجماعة الأكبر في الدولة, ويعبر عنها بجماعة الأغلبية لكن مع بروز مسألة الهوية الثقافية التي من ضمنها حقوق الاقليات, صار من الضروري تقديم أنموذج جديد وهو أنموذج الدولة متعددة الثقافات.

إن القول بالدولة متعددة الثقافات يعني مبدئياً الايمان بوجود عدة ثقافات, وليست ثقافة واحدة, ومن يؤمن بهذا القول عليه السعي لبناء دولة تعمل على استمرارية التعددية وتعزيزها, وهذه العملية تؤسس لبناء دولة تعمل للجميع وليس لثقافة جماعة معينة.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي إن التنوع ليس سمة سلبية, بل هو قوة للمجتمع, وفي حال تنظيمه سينتج دولة متعددة الثقافات. وإن التأكيد على الهوية الثقافية لا يعمل على تشظي المجتمع, بل هو يسعى لأنصاف أفراده لأنه يعمل على ايجاد حالة من التنافس بين الجماعات .

Multicultural State is instead of Nation State

Abstract:

The research aims to study multicultural state as an alternative to nation state, the nation state paradigm Considered forms of the modern state, it refers to the relationship between the state and the nation, usually, this nation is the majority community in the state. The issue of cultural identity has caused the search for a new paradigm for understanding the state.

The discourse of multicultural state means several cultures in the state, rather than one culture. It is believed that discourse should be sought for the construction of a multi-state, This process is established for the construction of the State of work for all, not for the culture of a particular community. The most important results of the

study: the diversity is not a negative feature, But a strength of society.

الهوامش/

(1) Smith, Anthony D., National Identity, Penguin Books, New York, 1999,p.43.

(2) Casals, Neus Torbisco, Group Right as Human Rights, , Springer, USA, 2006,p.104-105.

(٣) تايلور, تشارلز, منابع الذات (تكون الهوية الحديثة), ترجمة حيدر الحاج اسماعيل, المنظمة العربية للترجمة, بيروت, ط اولى, ٢٠١٤, ص ٦٠١ .

(٤) اندرسن, اندرسون, الجماعات المتخيلة, ترجمة ثائر ديب, تقديم عزمي بشارة, قدمس, بيروت, ط أولى, ٢٠٠٩, ص٥٢.

(5) Kymlicka, Will, Multicultural Citizenship A Liberal Theory Of Minority Right, Oxford university press, U K, First published, 1995,p.11.

(6) Yack, Bernard Nationalism and the Moral Psychology of Community, the university of Chicago press, Chicago and London, 2012,p.97.

(7) Yack Bernard, Nationalism and the Moral Psychology of Community, the university of chicago press, chicago and London, 2012,pp.97-98.

(٨) لقد دمجت الثورة الفرنسية رسميا فكرة الأمة بالدولة, في المادة الثالثة من لائحة حقوق الانسان وتوضح بأن السيادة تقام من الشعب, وهذا الاعلان زاد من حماس الفرنسيين بأنهم أمة فريدة من نوعها, واستطاعوا التخلص من الطغيان وبإمكانهم تحرير بقية اوربا, وجرت الحروب النابليونية, وهكذا نشأت كراهية للفرنسيين في المانيا وروسيا واسبانيا والبرتغال, وبالنتيجة نشأ وعي قومي لتشجيع من يطمح لصناعة دولة, وينظر إلى هذه الفكرة كوسيلة لتعبئة الناس, فضلاً عن وهم التنوير الليبرالي والسيادة الشعبية جنباً إلى جنب مع الثورة الفرنسية التي كانت من تداعياتها تطوير القومية, سواءً أكانت في اوربا أو في مستعمراتها. يراجع:
Opello, Walter C., Jr. And Stephen J. Rosow, The Nation-State and Global Order, Lynne Rienner Publishers, 1999,p.121,123.

(9) Yack, Bernard Nationalism and the Moral Psychology of Community, p.100.

(10) Zajda, Joseph, Nation-Building, Identity and

Citizenship Education, Springer Science + Business Media B.V., 2009,p.2.

(11) Moltchanova, Anna, National Self-Determination and Justice in Multinational States, Springer Dordrecht Heidelberg London New York,2009,p.76.

(12) Barker, Chris, The Sage Dictionary of Cultural Studies, Sage Publications Ltd, London,2004,p.132.

(١٣) تايلور, تشارلز, لماذا نحتاج إلى تعريف جذري للعلمانية؟, في كتاب قوة الدين في المجال العام, تحرير وتقديم ادواردو مندیتا وجوناثان فانانتويربن, ترجمة فلاح رحيم, مركز دراسات فلسفة الدين ودار التنوير, بغداد – بيروت, ط أولى, ٢٠١٣, ص٨٣.

(14) Miller, David, On Nationality, Claredon Press, Oxford, 1995,p.19.

(15) Kymlicka, Will, Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe ,in Can Liberal Pluralism be Exported? Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe, Kymlicka, Will& Opalski, Magda (Editors),Oxford University press, U K, First published, 2001,p.37.

(16) Miller, David, On Nationality,p.44.

(١٧) كيمليكا, ويل, اوديسا التعددية الثقافية(سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع), ج الاول, ترجمة امام عبد الفتاح امام, عالم المعرفة, الكويت, عدد ٣٧٧, ط أولى يونيو ٢٠١١, ص ٨٢.

(١٨) ويل كيمليكا, اوديسا التعددية الثقافية, ج الاول, ص ٨٣ -٨٤.
يراجع ايضا:
Gustavsson , Sverker, & Leif Lewin,(editors) ,The Future of the Nation State, Routledge, London, First published ,1996,p.5.&
Kymlicka, Will, Modernity and National Identity, in Ethnic Challenges to the Modern Nation State, Edited by Shlomo Ben-Ami & others, MACMILLAN PRESS LTD, UK, First published,2000,p.18.

(١٩) يعرف انتوني سميث القومية بإنها حركة إيديولوجية تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر, وقبل الثورة الفرنسية كانت الأفكار القومية غامضة, مع التأكيد على استقلالية الأمم المتميزة ثقافياً, وهناك خلاف كبير لفترة ظهورها بين الباحثين, فهناك من يفضل القرن الثامن عشر أو قبل ذلك,

وهناك من يفضل أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. يراجع:
Smith, Anthony D., National Identity, Penguin Books, New York, 1999,p.44.

أما جلينر فيقول إن القومية هي في المقام الأول مبدأ سياسي يرى إن السياسة يجب أن تكون وحدة وطنية منسجمة . يراجع:
Gellner, Ernest, Nations And Nationalism, Basil Blackwell Publisher, First published ,Oxford,1983,p.1.

ويبين ولتر اوبيلو بأنه خلال القرن الثامن عشر تم خلق مجتمع قومي مشترك يجمع اصحاب اللغة المشتركة والدين والتاريخ وبقية الجوانب الثقافية, وبالتالي فإن عملية تشكيل الدولة لم تكن موجودة سابقا في اوربا, إنما نتجت من أجل البقاء والقدرة على المنافسة, وبحلول منتصف القرن الثامن عشر, فإن المثقفين في جميع انحاء اوربا تقريبا عرفوا القومية بأنها القيمة العليا للانسان ومصدر كل خير واصبحت ايديولوجيا, وإن اختراع أمة بحد ذاته يتطلب جهد فكري من خلال مجموعة من الادب القومي والمؤتمرات. يراجع:
Opello, Walter C., Jr. And Stephen J. Rosow, The Nation-State and Global Order, Lynne Rienner Publishers, 1999,p.121-122.

(20) Moore, Margret(Edited), National Self-Determination And Secession, Oxford University Press, Oxford, 2003,p.1.&

بندكت اندرسن, الجماعات المتخيلة, ص٥١ .

(21) Moltchanova, Anna, Neustorbisco Casals, Group Rights As Human right, Springer, USA, 2006,p.76-77.
(22) Kymlicka, Will, „Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe",in Can Liberal Pluralism be Exported? Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe,p.20.
(23) Walter C. Opello, Jr. And Stephen J. Rosow, The Nation-State and Global Order, ,p.120.
(24) Kymlicka, Will, Politics in the Vernacular Nationalism, Multiculturalism, and Citizenship, ,p.222-223.

(٢٥) يراجع: كيمليكا, ويل, اوديسا التعددية الثقافية, ج الأول, ترجمة امام عبد الفتاح امام, عالم المعرفة, الكويت, ص ١٠٤.

(26) Kymlicka, Will, Multicultural Citizenship A Liberal Theory Of Minority Right,p.1.

(٢٧) يتم أيضاً استعمال مصطلح المجتمع التعددي للتعبير عن هذا الأمر، أن معظم المجتمعات تميزت بالتنوع الثقافي, والأكثر شيوعا حسب العرق أو العنصر أو اللغة أو الطبقة أو الدين, ويمكن تفسير وجود بعض التقارب مع مفاهيم التعددية الثقافية، أي التي تقبل التعددية بدلا من الإصرار على الاستيعاب. يراجع:

G. J. Ashworth, Brian Graham and J. E. Tunbridge, Pluralising Pasts Heritage, Identity and Place in Multicultural Societies, Pluto,p.8.

(٢٨) يراجع: كيمليكا, ويل, مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة, ترجمة منير الكشو, مراجعة صالح مصباح, وراجع النص العربي الهادي بوحوش واخرون, المركز الوطني للترجمة, تونس, ط اولى, ٢٠١٠, ص٤٠٧-٤٠٨ .

(29) Kymlicka, Will, Multicultural Citizenship A Liberal Theory Of Minority Right,p.2.

(٣٠) كيمليكا, ويل, اوديسا التعددية الثقافية, ج الأول, ص ٦١-٦٢ .

(31) Gellner, Ernest, Nations And Nationalism, Basil Blackwell Publisher, First published ,Oxford,1983,p.1.

(32) Callan, Eamonn, Citizenship And Education , Annu. Rev. Polit. Sci. 2004 p.77.

(33) Kymlicka, Will, Politics in the Vernacular Nationalism, Multiculturalism, and Citizenship,p.221-222.

(٣٤) يراجع: ويل كيمليكا, اوديسا التعددية الثقافية, ج الأول, ص ١٧ .

&

Chernilo, Daniel, A Social Theory of the Nation-State The political forms of modernity beyond methodological nationalism, Routledge, USA and Canada, First published, 2007,p.9.

(٣٥) يراجع: المصدر نفسه, ص ٢٠ .

(36) Chernilo, Daniel, A Social Theory of the Nation-State The political forms of modernity beyond methodological nationalism,p.10.

(37) Kymlicka, Will, Modernity and National Identity, in Ethnic Challenges to the Modern

Nation State, Edited by Shlomo Ben-Ami & others, MACMILLAN PRESS LTD, UK, First published,2000,p.17.

(٣٨) يراجع: كيمليكا, ويل, اوديسا التعددية الثقافية, ج الاول, ص ٨٧.

(39) Carens, Joseph H., Culture, Citizenship, and Community (A Contextual Exploration of Justice as Evenhandedness),p.88.

(٤٠) يراجع: المصدر نفسه, ص ١٣٠.

(٤١) ان دعاة التعددية الثقافية ودعاة القومية من الد الأعداء, وانهما ايديولوجيتان متناقضتان , ومساندة احداهما تستتبع نبذ الاخرى وبناءً على هذه الرؤية فإن محصلة العلاقة بين سياسات التعددية الثقافية وسياسيات بناء الدولة الأمة تكون صفرا, إلى درجة ان التعددية الثقافية لا يمكن ان تضرب بجذورها إلا في الدولة وفي المجتمع ما بعد الدولة الأمة .
ويل كيمليكا , اوديسا التعددية الثقافية, ج الاول, ص ١٠٧.

(42) Carens, Joseph H. Culture, Citizenship, and Community (A Contextual Exploration of Justice as Evenhandedness) ,p.65.

(43) Parekh, Bhikhu, Rethinking Multiculturalism Cultural Diversity and Political Theory, MacMillan Press, First published,2000,p.16

(44) Ibid,p.167.

(٤٥) كيمليكا, ويل, اوديسا التعددية الثقافية, ج الثاني, ص ١٠٤.

(46) Parekh, Bhikhu Rethinking Multiculturalism Cultural Diversity and Political Theory,p.166.

(٤٧) يعتقد الباحث بموقف ملتبس لكيمليكا بخصوص الدولة المدنية وعلاقتها بالحياد الثقافي, اذ يقول كيمليكا " ما يميز الدول المدنية ليبرالية من الدول العرقية غير الليبرالية, فالدول المدنية هي "محايدة" فيما يتعلق بالهويات الثقافية العرقية التي تهم المواطنين، وتحديد عضوية وطنية صرفة من حيث التقيد لبعض مبادئ الديمقراطية والعدالة, على هذا الرأي، فإن الدول المدنية تتعامل مع الثقافة بنفس طريقة الدين, وهذا هو الشيء الذي يجب أن يكون الناس أحراراً في السعي اليه في الحياة الخاصة، ولكن على أن لا يشكل قلقا للدولة (طالما أنهم يحترمون حقوق غيرهم), كما تمنع الليبرالية إنشاء ديانة رسمية، فكذلك لا يمكن أن يكون هناك ثقافات رسمية".
وفي موضع آخر يقول " إن الدول العرقية مثل المانيا يتم تحديد العضوية فيها من خلال النسب، ولا يتمكن الأفراد من مجموعة عرقية أو إثنية مختلفة (مثل: العمال الأتراك في المانيا) لا يمكنهم الحصول على الجنسية مهما طال الزمن, بينما الولايات المتحدة مثلاً، من حيث المبدأ

مفتوحة أمام أي شخص يقيم فيها، طالما أنه قد تعلم لغتها وتاريخها, وإنها تحدد العضوية من حيث المشاركة في الثقافة المجتمعية، وليس على أسس إثنية, هذا هو الفرق الذي يُعدّ في غاية الأهمية, ولكن كلاهما تنطوي على تسييس الجماعات العرقية الثقافية".
ومن خلال هذا القول أما تكون الدولة المدنية غير محايدة, أو أن المانيا وأمريكا لايمثلان الدولة المدنية.

Will Kymlicka, Modernity and National Identity,p.13& pp. 16-17.

(48) Will Kymlicka, Modernity and National Identity ,p.16.

(49) Ibid,p.16.